

بعينه يؤمر بذهابها ولو امر عبد مجزوا
صبي صيا يقتل رجل فقتله فالدية على عاقله
القاتل ورجعوا على العبد بعد عتقه لا على الجني
الأمر ولو كان عامورا العبد مثله دفع السيد القاتل
فداه ان كان خطاء او المأمور صغيرا ولا يرجع على
الأخر في الحال ويجب ان يرجع عليه بعد عتقه
بالاقل من الغداء وان كان عمدا او المأمور كبير اقضى
وان قتل عبد حرين لكل منهما وليان فعفا احد
ولي كل منهما دفع نصفه الى الاخرين او فدي ياب
لها وان قتل احدهما عمدا والاخر خطاء فعفا احد
ولي العمد فدي بدية لولي الخطاء وبنصفها
لاحد ولي العمدان دفع السهم تقسمونه اثلاثا عولا
وعندهما ارباعا من الزعة وان قتل عبد للشينين
قربا لهما فعفا احدهما بطل الكل وقال لا يدفع الثأر
بنصف نصيبه الى الاخر او بقرية يرجع الدية و
قبل محمد مع الاعام **فصل** دية العبد قيمته
بان كانت قدر دية الحر او اكثر نقصت عن دية

الحر

الحر عشرة دراهم وكذا لو كانت قيمة الامة كدية
الحر او اكثر وفي الغصب تجب القيمة بالغة و
ما بلغت وما قدر من دية الحر قدر من قيمة
الرقيق في يده نصف قيمته ولا ينزل على الرقبة
الآخرة ومن قطع يد عبد عمدا فاعتق فسري
اقص منه ان كان وارثه سيده فقط والا
فلا وعند محمد لا فصا اصل ولا يجب ارش اليد
وما نقصه الى عين العتق ومن قتل العبد له احد
كما حرقتنا فبين في احدهما فاشرها له وان
قتل اقله دية حر وقيمته عبدان القاتل و
احد وان قتل كل واحد قيمة العبدين وفي
فداء عن عبد فان شأ سيده رفعه اليه واخذ
قيمته وامسكه ولا شيء له وعندهما ان امسكه
فله ان يضمه نقصانه **فصل** في جنائمه للذبح
وام الولد وان جنى مدبرا وام ولد ضمن
السيد الاقل من القيمة ومن الارش فان جنى
اخرى شاركة ولي الثانية ولي الاولى في القيمة